E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1996/37
25 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة
الدورة الرابعة
١٨ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦
البند ٨ من جدول الأعمال

مسائل أخرى

مقترحات للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

مذكرة من الأمين العام

١ - يقوم الأمين العام حاليا بإعداد مقترحاته للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ وبالاستناد إلى البند ٤-٢ من أنظمة تخطيط البرامج.

"تترجم الخطة المتوسطة الأجل بالولايات التشريعية إلى برامج. وتستخلص أهدافها واستراتيجياتها من توجيهات وأهداف السياسة التي تحددها الهيئات الحكومية الدولية، وتعكس أولويات الدول الأعضاء كما ترد في التشريع الذي تقره الهيئات الحكومية الدولية الفنية والإقليمية في مجالات اختصاصها، والجمعية العامة، بناء على مشورة لجنة البرنامج والتنسيق. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تمتنع الهيئات الحكومية الدولية الفرعية وهيئات الخبراء، تبعا لذلك، عن وضع توصيات بشأن الأولويات النسبية للبرامج الرئيسية التي ترد في الخطة المتوسطة الأجل، وأن تقترح، بدلا من ذلك، عن طريق اللجنة، الأولويات النسبية التي ينبغي إعطاؤها لمختلف البرامج الفرعية التي تدخل في مجالات اختصاصها. وتحدد الخطة المتوسطة الأجل بوضوح الأنشطة الجديدة".

٢ - وينص البند ٤-١٦ على أنه:

"توصي الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، عند استعراض الفصول ذات الصلة من الخطة المتوسطة الأجل المقترحة، بأولويات فيما بين البرامج الفرعية التي تقع في ميدان اختصاصها، ولكنها تمتنع عن تقديم توصيات بشأن الأولوية فيما بين البرامج الرئيسية. وتراعي لجنة البرنامج والتنسيق، عند تقديم توصياتها، والأمين العام، عند التقدم بمقترحات بشأن أولويات البرامج، آراء الهيئات المذكورة أعلاه".

260496 260496 96-10672

٣ - ويسترعى انتباه اللجنة أيضا إلى البند ٣-١٥ الذي ينص على أن:

"... تكون هذه الأولويات مستندة إلى أهمية الهدف للدول الأعضاء، وقدرة المنظمة على تحقيقه، والفعالية والفائدة الحقيقية للنتائج المتوخاة".

٤ - ونتيجة للمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن شكل الخطة المتوسطة الأجل وهيكلها، يشار الآن إلى الأبواب من الخطة التي كانت في الخطط السابقة مصنفة كبرامج على أنها "برامج فرعية"، وتعرض هذه المذكرة السرد العام لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة ومشروع سرد البرنامج الفرعي المتعلق بالتنمية المستدامة.

البرنامج ٥: تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

١ - يتمثل التوجه العام للبرنامج في تسهيل تحسين تكامل وتنسيق أعمال الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، بواسطة تأمين الدعم للهيئات المركزية لتقرير السياسات ولعمليات التنسيق التي تتناول مختلف جوانب التنمية. وولاية البرنامج مستمدة من مسؤولية الأمانة عن تقديم الدعم إلى الجمعية العامة، ولا سيما لجنتيها الثانية والثالثة، ومن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية ذات الصلة، ومن القرارات ذات الصلة بالتعاون الاقتصادي الدولي، والقرارات ذات الصلة بإعادة تنظيم وإعادة تنشيط الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، ومن ذلك، خصوصا، قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤٧ بشأن كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، وكذلك من مختلف الجوانب ذات الصلة لولاية الأمين العام، ومنها مسؤولياته بصفته رئيسا للجنة التنسيق الإدارية.

٢ - وتضطلع بالمسؤولية عن البرنامج إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة.

٣ - ويساعد عمل الإدارة الدول الأعضاء على وضع معايير وسياسات وبرامج يجري الاتفاق عليها بشأن المسائل التي تنشأ من تطبع المشاكل البيئية والاجتماعية بالطابع العالمي ومن تهميش بعض الفئات المحرومة. كما أن الإدارة تعالج بعض جوانب إشاعة الديمقراطية، مثل النهوض بالمرأة، ومشاركة جهات فاعلة عالمية جديدة، منها أعضاء المجتمع المدني، في مبادرات صنع السياسات وتحديد المعايير التي يتخذها المجتمع الدولي.

٤ - وتتبع الإدارة، في الاضطلاع بعملها، نهجا شاملا يستهدف ما يلي:

(أ) تعزيز دور المنظمة باعتبارها محفلا لإقامة الحوار والتوصل إلى توافق الآراء في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؛

(ب) دعم العمليات السياسية المستمرة والعمليات المخصصة ذات الصلة، التي تستهدف تهيئة ردود متكاملة ومنسقة، في مجال السياسات، على المسائل السياسية والمشاكل العالمية الآخذة في الظهور؛

والتفاوض على الاتفاقات العالمية بشأن القواعد والمعايير والإجراءات التعاونية؛ وتعزيز فعالية الأنشطة الإنمائية التنفيذية؛

(ج) الاضطلاع، حسب الاقتضاء، بتشجيع ورصد تنفيذ الخطط أو الاستراتيجيات أو البرامج أو خطط العمل التي يتفق عليها، وضمنها نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة التي تقع مسؤوليتها على الإدارة؛

(د) تعزيز تماسك وتنسيق السياسات، داخل الأمم المتحدة وبين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على حد سواء؛

(هـ) تعزيز الروابط بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، واستحداث طرائق تعاون وأساليب تشارك ابتكارية في المجالات التي ينصب عليها اهتمام مشترك، ومن ذلك الأنشطة الإنمائية التنفيذية التي يضطلع بها على الصعيد القطري؛

(و) تعزيز الوعي بعمل الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

البرنامج الفرعي ٤ - التنمية المستدامة

١٠ - سيضطلع البرنامج، آخذا في الاعتبار نتائج الإدارة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في عام ١٩٩٧ والتي سيستعرض فيها التقدم المحرز منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، لضمان التنفيذ الفعال والمنسق لجدول أعمال القرن ٢١ ولسائر التزامات ريو، وضمن ذلك المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولتقوية التفاعل، لهذا الغرض، مع الجهات الفاعلة التي يضمها المجتمع المدني.

١١ - وفيما يلي: بمزيد من التحديد، أهداف البرنامج الفرعي:

(أ) تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وسائر التزامات ريو، وضمن ذلك نتائج المؤتمر المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وتحقيق التنمية المستدامة على النطاق العالمي؛

(ب) تحديد المسائل الجديدة التي يلزم أن يوجه إليها اهتمام لجنة التنمية المستدامة لتنظر فيها، ومن ذلك تقييم المجالات الجديدة الحاسمة للاستدامة، مثلا: أنماط الاستهلاك والانتاج باعتبارها مفهوما شاملا يضم العوامل البيئية والاقتصادية. ولهذا الغرض، سيواصل البرنامج وضع إطار شامل لتحسين التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، سيجري التركيز بقوة، ليس فقط على شمل العناصر القطاعية والعناصر المشتركة بين القطاعات ذات الصلة، بل كذلك على تضمين هذا الإطار نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى التي عقدت في السنوات الأخيرة؛

(ج) رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بواسطة تقييم البيانات التي تجمع على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، وإكمال العمل (بالتعاون مع سائر هيئات الأمم المتحدة والهيئات غير المشمولة بالأمم المتحدة) على مؤشرات التنمية المستدامة وتطبيقها. وستواصل الأمانة أيضا أداءها لدور حافظ للبيانات التي تقدمها الدول الأعضاء بواسطة تقاريرها الوطنية. وسيجري التركيز على تسهيل حصول الحكومات والجهات الفاعلة التي ليست حكومات على المعلومات المحوسبة المتصلة بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛

(د) تعزيز التنسيق بين النهوج التي تتبعها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ التنمية المستدامة وذلك عن طريق اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، التي تؤدي، في هذا المجال، وظائف الأمانة. وستسعى الإدارة، بصفتها هذه، إلى ما يلي: '١' إدراج مفهوم التنمية المستدامة ضمن أعمال مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ و '٢' تنسيق رصد تنفيذ الجوانب المختلفة لجدول أعمال القرن ٢١، التي أنيطت في صددها بمختلف هيئات الأمم المتحدة، ومن ضمنها إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وظائف هيئات إدارية للمهام؛

(هـ) التشجيع على إقامة حوار مع المجموعات الرئيسية وعلى إشراك هذه المجموعات في عمل اللجنة وفي أنشطة التنمية المستدامة إجمالا.

- - - - -